العراق

وزارة المعارف

رسائل في التربية والتعليم

الرسالة الاولى

مشروع

التعليم الاجبارى فى العراق

بقلم

الدكتور

متى عقراوى

مطبعة الحكومة ـ بغداد

١٩٣٧

الى

معلمي العراق ومعلماته

وكل من يسعى لتهذيب النشء العراقي خاصة

والعربي عامة

-:o: ———

من علم حرا كلمة صار حرا ولو كان عبدا

(حديث شريف)

ان الامة المتعلمة الحية تشكل قوة معنوية هي خير ما يدعم
الجيش المنظم في الدفاع عن البلاد

—— :o: ——

بعض الارقام

عدد سكان العراق يقدر بـ	٤٫٠٠٠٫٠٠٠	نسمة
عدد الاطفال من سن الدراسة الابتدائية (على اساس ١٢ بالمائة من السكان)	٤٨٠٫٠٠٠	طفل
عدد الطلاب والطالبات الموجودين الآن في المدارس الابتدائية الرسمية والاهلية يقدر بـ	٩٠٫٠٠٠	طالب وطالبة
عدد البنين والبنات الذين لا يدخلون المدارس وينشأون على الامية يقدر بـ	٣٩٠٫٠٠٠	ابن وبنت

خير ضمان لحياة هذه البلاد هو يقظة الامة باجمعها
وهذا لا يكون الا بالتعليم الابتدائي الاجباري

المحتويات

صفحة

صفحة

المقدمة

مضى على كاتب هذه السطور ردح من الزمن وهو يفكر في قضية التعليم الاجباري وتعميم التعليم الابتدائي في العراق • وقد كان يتطرق الى هذا الموضوع في دروسه في دار المعلمين الابتدائية يوم كان مديرا لها ، والقى على الجمهور بضع محاضرات في الموضوع نفسه في اوقات مختلفة ، ثم كتب عنه عدة مقالات في جرائد العاصمة ، كما انه عالجه بصورة مقتضبة في احدى مقالاته المنشورة في مجلة المعلم الجديد •

وقد اخذ الجمهور العراقي يهتم بهذه القضية الخطيرة بدليل تطرق عدد من المفكرين والزعماء اليها ، وبدليل دخولها في طور المناقشة في المجلس النيابي اكثر من مرة ، وبدليل اهتمام الصحافة بها • وهذا ما شجعنا على وضع رسالة موجزة في الموضوع على امل ان يجد فيها المفكرون بعض الفائدة ، وعلى امل ان تصبح احدى وسائل بث فكرة التعليم الاجباري في البلاد وزيادة اهتمام الجمهور بها •

وقد بينا خلال بحثنا ان التعليم الاجباري من خيرة الوسائل التي تذرعت بها الامم الغربية وفي مقدمتها المانيا لبناء كيانها القومي واننا اذا اردنا ان نسير في هذه الطريق فنحن بحاجة الى ان نضرب بستة تقريبا عدد الطلاب المسجلين الآن في مدارسنا الابتدائية الرسمية وكذلك عدد المعلمين وعدد المدارس كما اننا بحاجة الى ميزانية للمعارف تكاد تبلغ ستة اضعاف ميزانية المعارف الحاضرة او بين المليونين والنصف والثلاثة ملايين دينار ومثل هذا المبلغ لا يمكن ان تقوم به الميزانية العامة فلابد اذن من فرض الضرائب المحلية والضرائب الخاصة بالمعارف وهذا بدوره غير ممكن الا اذا رافق توسع المعارف انعاش اقتصاديات البلاد وزيادة في ثروتها على غرار ما جرى في البلاد الغربية •

وقد بينا ان مبدأ التعليم الاجباري يحتاج للانتهاء من تطبيقه الى نحو الثلاثين سنة اذا سرنا سيرا معتدلا بشرط ان نبدأ بالتنفيذ منذ الآن وبشرط ان تقوم به لا وزارة المعارف وحدها بل تتعاون عليه دوائر الدولة المختلفة والسلطات المحلية والبلديات فتقوم كل منها بقسطها • وقد اقترحنا ان تفتح شعبة للتعليم الاجباري في وزارة المعارف يقوم مديرها بزيارة جميع انحاء العراق قرية قرية وزاوية زاوية وبعد ان يطلع على سير التعليم الاجباري في البلاد الغربية المهمة يضع خطة مؤسسة على الاحصاء والاستقراء العلمي لتوسيع التعليم الابتدائي في السنوات العشر القادمة كخطوة اولى في سبيل تنفيذ المشروع • واخيرا اقترحنا ان يبدأ بتطبيق مبدأ التعليم الاجباري من الآن على المدن الصغيرة والقرى التي فيها مدارس كافية لجميع طلابها ثم التوسع من هذه الى القرى الصغيرة من جهة والمدن الكبرى فالكبرى من الجهة الاخرى • على ان هذا لا يجب ان يحول دون فتح المدارس في المدن الكبرى ايضا بل بالعكس يجب ان يسير التوسع فيها بمقتضى مشروع التعليم الاجباري جنبا الى جنب مع القرى • غير ان تطبيق قانون التعليم الاجباري فيها نهائيا لابد ان يتأخر حتما لكثرة المدارس المطلوب فتحها في كل من المدن الكبرى بحيث لا يمكن ان تصبح المدارس كافية لقبول جميع الطلاب والطالبات الا بعد مدة من الزمن •

ولم نتطرق الى موضوع مكافحة الامية بين الراشدين رغم علاقته الشديدة بالتعليم الاجباري لانه موضوع واسع قائم بذاته ويحتاج الى معالجة خاصة •

وما حملنا على كتابة هذه الرسالة الا اقتناع راسخ بان حياة هذه البلاد ، وتكوين كيان رصين ومتين لها ، وتحسين الحالة الصحية فيها ، ورفع مستوى معيشة اهلها ، وايجاد ثقافة عصرية زاهية فيها كل ذلك يتوقف الى حد بعيد على انتشار التعليم العام الاجباري فيها بحيث لا يبقى فرد واحد من ابنائها وبناتها الا ويكون قد تعلم تعليما ابتدائيا على الاقل •

واذا كان البعض من غير المطلعين يرون البحث في هذا المشروع ضربا من الخيال فاننا نرى فيه مشروعا حيويا لبلادنا قابلا للتنفيذ اذا بدأنا بالتفكير به من الآن واعددنا له العدة وقمنا بتنفيذه بالتدريج ، بحيث لا يداهم الشيب هذا الجيل من الشبان الا ويكونون قد اتموا رسالتهم الى امتهم بنشرهم التعليم الابتدائي العام فيها ووضعوا بلادهم على اساس متين راسخ لا تزعزعه تقلبات الايام •

وهذه خير امنية يتمنى كاتب هذه السطور ، وهو من ابناء الجيل الحاضر ، ان يراها في حياته بعد امنية رؤيته بلاده العراقية والعربية متحدة مستقلة •

متى عقراوى

بغداد ١ تشرين الاول ١٩٣٧

الفصل الاول

كيف نشأت فكرة التعليم الاجبارى

فكرة التعليم العام لجميع ابناء الامة فكرة انتشرت انتشارا واسعا في البلدان المتمدنة في العصور الحديثة • على ان البلاد الغربية ليست الاولى في تطبيقها وقد يدهش القاريء اذ يعلم ان اول تطبيقها كان على يد شعبين شرقيين هما العبرانيون والعرب • اما العبرانيون فقد سنوا قانونا في القرن الاول للميلاد في القدس بجعل التعليم اجباريا لكل الاولاد فوق السن السادسة • ولا نعلم مقدار تطبيق هذا القانون وكم كان نصيبه من التنفيذ (*) • اما العرب فقد ذكر دوزي اشهر من كتب عن تاريخ العرب في الاندلس عند الغربيين ان جميع الناس تقريبا في الاندلس في ابان مجدها كانوا يحسنون القراءة والكتابة (§) • والارجح ان انتشار العلم ومعرفة القراءة والكتابة في بغداد في العصر العباسي لم يكن اقل منه في الاندلس • وكان الدافع لنشر القراءة والكتابة عند العبرانيين الدين وضرورة تعليم التوراة للجميع وهذا هو عين السبب الذي دفع العرب والمسلمين الى تعميم القراءة والكتابة رغبة في تعليم القرآن الكريم الى كل مسلم • اضف الى ذلك ولع العرب بالادب ورواية الشعر واعتبارهما زينة الانسان ومن مؤهلاته الى الكمال •

وكان الدين ايضا العامل الاكبر لنشر التعليم في اوربا بعد الاصلاح الديني في القرن السادس عشر وقد الح مارتن لوثر مؤسس الحركة الاصلاحية التي عرفت بالبروتستانية على وجوب تعليم القراءة لكل مؤمن حتى يتمكن من قراءة التوراة والانجيل • ولذلك كانت الامم البروتستانية اسبق الامم الى نشر التعليم العام من غيرها في اوربا • وكانت المانيا مهد الحركة الاصلاحية هي البادئة ولم تكتف منذ البدء بمجرد

(*) انظر دائرة معارف التربية A Cyclopedia of Education لبول منرو تحت عنوان Jewish Education

(§) انظر Dozy, R., Histoire des Musulmans d'Espagne, Tome II, Livre III, p. 184.

فكرة تعميم التعليم بل زادت عليها فكرتين مهمتين : الاولى ان هذا التعليم العام يجب ان يكون اجباريا ، والثانية انه وظيفة مهمة من وظائف الدولة. وهكذا كانت ولاية وايمار اولى الولايات الالمانية التي سنت قانونا للتعليم الاجباري سنة ١٦١٩ وتبعتها ولاية كوتا سنة ١٦٤٢ فمملكة بروسيا اعظم الولايات الالمانية اذ سن ملكها فريدريك ولهلم الاول قانونا للتعليم الاجباري سنة ١٧١٣ جرى تعديله واصلاحه سنة ١٧٦٣ على يد الملك فريدريك الكبير باني مجد بروسيا الذي فكر في نشر التعليم العام كواسطة لتقوية بروسيا ورفع مستواها الاقتصادي .

على ان قوانين التعليم الاجباري في المانيا مع ما افادت به من نشر التعليم لم تطبق بحذافيرها بل كان نصيبها الاهمال الى حدما وذلك لتهاون السلطات المحلية في تطبيقها من جهة ولسوء حالة المانيا الاقتصادية في ذلك الحين وعلى الاخص في الارياف وعدم وجود ثروة عامة كافية تساعد على تطبيق التعليم الاجباري من الجهة الاخرى .

ثم كانت نكبة المانيا اذ خذلت جيوش بروسيا امام جيوش نابليون فسقطت بروسيا تحت قدميه وفرضت عليها في معاهدة تلسيت سنة ١٨٠٧ شروط قاسية واحتل مئة وخمسون الفا من الجنود الافرنسيين الاراضي البروسية بما فيها برلين واشترط على حكومة بروسيا ان تتحمل نفقاتهم. فعظم ذلك على الالمان ومفكريهم وكانوا يحسبون انفسهم امة ذات مدنية خاصة بها لها ادابها وفنونها وقام فيها فلاسفة وشعراء وكتاب وموسيقيون عظام. وهكذا خلق احتلال نابليون لالمانيا رد فعل قوي فقام فيختة (Fichte) احد فلاسفتها المشهورين وصرخ صرخته العظيمة في خطاباته الى الامة الالمانية التي القاها في برلين سنة ١٨٠٧ـ١٨٠٨ قال فيها ان الوسيلة الوحيدة لتخليص المانيا وانهاضها من كبوتها هي التمسك بالقومية الالمانية والثقافة الالمانية ونشر الروح الوطنية . والطريقة الوحيدة لذلك هي تعميم التعليم بين جميع طبقات الامة . وصحب ذلك اصلاح نظام بروسيا الاقتصادي على يدي البارون فون ستاين كبير وزرائها وذلك باصلاح نظام الاراضي الزراعية والضرائب الزراعية مما ساعد على انماء الثروة في البلاد وانعاش الزراعة وتمكين السلطات المحلية من تحمل نفقات التعليم .

ولاقت فكرة فيختة رواجا عظيما وسنت القوانين المشددة لجعل التعليم اجباريا من بين السادسة الى الرابعة عشرة من العمر واعطيت السلطات المحلية الصلاحية لفتح المدارس تحت رقابة الحكومة المركزية وبعد ان كان اصحاب الحرف والجنود والضباط المتقاعدون والقسس يحترفون التعليم فتحت دور خاصة لاعداد المعلمين لاول مرة في تاريخ التربية واصبحت هذه الدور اعظم مراكز لبث روح الوطنية الالمانية والتمسك بالقومية الالمانية ولم تأت سنة ١٨٤٠ الا وكان نظام التعليم العام الاجباري في المانيا خير النظم في العالم اجمع ونهضت المانيا بعد ذلك نهضتها الجبارة بواسطة التعليم حتى قيل بحق ان الامبراطورية الالمانية بنيت على سواعد المعلمين اولا والجيش ثانيا وهكذا القت المانيا درسا على العالم في التعليم الاجباري وفي كيفية تكوين امة بواسطته واصبح ما قامت به في هذا المضمار اسطورة من اساطير التاريخ الرائعة ٠

وسنت فرنسا اول قوانينها للتعليم الاجباري اثناء الثورة الافرنسية سنة ١٧٩٢ وجعلت مدته ثلاث سنوات غير ان تقلبات الحكم الكثيرة في فرنسا بين ملكيات وجمهوريات وما رافقها من ثورات وحركات رجعية حال دون تطبيق مبدأ التعليم الاجباري حتى كانت الجمهورية الثالثة بعد حرب السبعين فقام جول سيمون يدعو الى التعليم الاجباري بين سني السادسة والثالثة عشرة ولكن لم يسن القانون لذلك الا سنة ١٨٨٢ ٠ وقد اعتمدت فرنسا على تعليمها الابتدائي العام لتثبيت الحكم الجمهوري في البلاد من جهة ولبث الروح الوطني وتعزيز القومية الافرنسية ومحاربة نفوذ الكنيسة الكاثوليكية من جهة اخرى ٠

وكانت انكلترا تعتمد في نشر التعليم على المؤسسات الخيرية والكنائس ولم يكن للحكومة يد كبيرة فيه حتى جاءت سنة ١٨٧٠ اذ قامت لجنة بارلمانية بالتحقيق في وضع المعارف في البلاد وابانت حالته السيئة وحينئذ اعطيت صلاحية قانونية للمجالس المحلية بفتح المدارس وبديء بتطبيق مبدأ التعليم الاجباري بصورة ضئيلة اولا ثم جعل من سن الخامسة الى سن الرابعة عشرة سنة ١٨٧٦ ولكن ترك فيه مجال كبير للاعفاء وما زالت انكلترا تحسن قوانينها في التعليم الاجباري بين حين وآخر حتى

كانت سنة ١٩٣٥ اذ زادت على سن التعليم الاجباري سنة اخرى بجعلها السن الذي يسمح بها للطالب بترك المدرسة الخامسة عشرة بدلا من الرابعة عشرة ·

اما في الولايات المتحدة الاميريكية فليس للحكومة المركزية سلطة تذكر على المعارف وانما عهد امر المعارف الى السلطات المحلية والى حكومات الولايات ويرجع تاريخ تطبيق مبدأ التعليم الاجباري لاول مرة الى سنة ١٦٤٢ في ولاية ماساجوستس عندما كانت الولايات المتحدة مستعمرات انكليزية · على ان التطبيق الحقيقي لم يبدأ الا في اواسط القرن التاسع عشر اذ سنت الولاية نفسها قانونا للتعليم الاجباري سنة ١٨٥٢ وتبعتها الولايات الاخرى بالتدريج وما جاءت سنة ١٨٩٠ حتى كانت جميع الولايات الشرقية والوسطى والغربية قد سنت القوانين للتعليم الاجباري لاعمار تتراوح بين السنة والثالثة او الرابعة عشرة وتأخرت الولايات الجنوبية عن سائر الولايات بسن هذه القوانين اذ سنتها آخر واحدة منها سنة ١٩٠٨ ·

ويمكننا ان نلخص هذا البحث التاريخي الموجز بقولنا انه اذا كان الدين في السابق الحافز لنشر التعليم فان الحافز الاعظم في العصر الحديث هو الروح القومي واقتناع الامم بان التعليم الاجباري لجميع افراد الشعب عامل اساسي في استقلال الامم وحفظ كيانها وقد برهنت المانيا ذلك عمليا اذ نهضت من نكبتها العظمى بواسطة التعليم واقتبست سائر الامم عنها مبدأ التعليم الاجباري · كما ان التعليم الاجباري اصبح الواسطة المهمة التي تستعملها الدولة في بث مبادئها بين جميع طبقات الشعب فاستعملته المانيا في بث ما دعته بالثقافة الالمانية والوطنية الالمانية واستعملته فرنسا لبث الروح الجمهوري والقومي معا وتبعت الدول الحديثة هذا الطريق فقامت ايطاليا تنشر المبادىء الفاشستية بالتعليم وقامت روسيا تبث المبادىء الشيوعية به ايضا ·

وامران آخران يمكننا ان نستنتجهما من تدقيق تاريخ التعليم الاجباري عند الامم الكبرى اولهما ان التطبيق الفعلي لمبدأ التعليم الاجباري لم يصبح ممكنا الا بعد ان ازدادت الثروة العامة في البلاد الغربية وثانيهما ان الدول استعانت بالسلطات والمجالس المحلية في تطبيق القوانين فقامت تعزز مكانتها وتتطلب منها فتح المدارس او تحمل قسم من نفقاتها وهذا ما فعلته المانيا وانكلترا واميركا وما فعلته فرنسا بدرجة اقل ·

الفصل الثاني

لماذا نريد التعليم الاجباري

ان في ما قامت به الدول الغربية الكبرى من نشر التعليم الابتدائي العام وجعله اجباريا واستخدام ذلك كاحد الاسس المهمة لرقيها وترسيخ قدمها لدرسا لنا نحن الذين ننزع الى التقدم والرقي والحياة الحرة والى تبوء مركز سام بين الامم المتمدنة وعلينا اذا شئنا الرقي ان نقتدي بها باسرع وقت واذا كانت دول الغرب قد سبقتنا اشواطا بعيدة في نشر الثقافة العامة فعلينا ان لا نبقى متأخرين عنهابل نعجل في اللحاق بها ومساوانها من حيث رفع مستوى الثقافة والتعليم ٠

١ ـ لقد كانت الامم تحكم في العصور الغابرة حكما استبداديا مطلقا ولذلك كانت تقوم وتتعاظم بقيام افراد نابغين عظماء يحكمونها وتسقط بذهاب هؤلاء الافراد وضعفهم او ضعف احفادهم ٠ اما اليوم فقد انقضى كل ذلك واصبحنا في عصر تحكم الامم فيه نفسها بنفسها وتعتمد في بناء كيانها على تنبه الشعب باجمعه وعلى شعوره بانه يكون كتلة واحدة تجمعها روابط عامة تربط افرادها بعضهم ببعض وتكون هذه الكتلة النابهة المتحدة خير ما يقف في وجه كل اعتداء يقع على الامة من الخارج من جهة ، وخير ما يضمن حسن الحكم وسيره في مصلحة المجموع في الداخل من الجهة الاخرى ٠ ولذلك اعتنت الدول الحديثة بنشر التعليم بين جميع طبقات شعوبها وبتأسيس الحكم على اساس متين من شعب مهذب مثقف يقدر معنى الحكم ويشعر بكيانه كأمة ورأت في ذلك ضمانا لكيانها وحافظا لاستقلالها وحريتها ورفاهيتها ٠

ومن ينظر الى البلاد العربية اليوم يجد انها اجزاء من امة واحدة سعت بعضها لنيل استقلالها فنالته وهي اليوم تعمل على توطيد هذا الاستقلال وحمايته مما قد يهدمه من طوارىء الزمان ولا تزال بعض اجزائها الاخرى تجاهد في سبيل استقلالها وتعمل على تحرير نفسها من النفوذ الاجنبي ٠ والبلاد العربية عامة والعراق خاصة واقعة من حيث الموقع الجغرافي بين الشرق والغرب فهي همزة الوصل بينهما بها تمر اهم الطرق التجارية

وطرق المواصلات البحرية والبرية والجوية بين آسيا واوربا وافريقيا هذا فضلا عن غنى مواردها ولذلك كانت في جميع العصور ولا تزال مطمح انظار الدول تحاول الاستيلاء عليها وما علينا الا ان ننظر الى التطاحن الدولي لتقسيمها والسيطرة عليها في القرن الماضي وهذا القرن لنتحقق الخطر الذي يحيق بها كما تحقق لنا ذلك بالفعل باحتلال هذه البلاد من قبل الجيوش الاجنبية • وقد كنا قبل الحرب العامة غافلين عن كل ذلك ولم ينتبه منا الى الخطر المحدق الا فئة قليلة حاولت انقاذ بلادها ولكن فت في عضدها عدم تنبه الامة العربية وتأخرها وسيادة الامية فيها • والآن والجشع الاستعماري قد بلغ اقصاه ودعايات الاستعمار قد ملأت الفضاء والتطاحن الدولي ينذر بنشوب حرب اخرى افظع من الاولى يندلع لهيبها في كل ارجاءالعالم فعلى البلاد العراقية والبلاد العربية اجمع ان تستعد للطوارئ • واي استعداد خير من تعليم الشعب باجمعه وتنبهه بحيث يشعر بكيانه وبالخطر المحدق به وعلينا ان نصيح بكل قوتنا ان خير ضمان لحياة هذه البلاد هو يقظة الامة باجمعها وهذا لا يكون الا بالتعليم الاجباري العام •

ان البلاد بحاجة الى جيش عظيم منظم بكل عدده وعدده ولكن الجيش الحقيقي هو الشعب النابه المتعلم الشاعر بكيانه الحريص عليه فانه يشكل قوة معنوية عظيمة هي خير ما يدعم الجيش المنظم • وما ماتت امة كانت سوادها مثقفا متعلما • وهذه بلاد اوربا في الحرب الماضية خير دليل على ذلك • فقد قاومت بلجيكا الصغيرة مقاومة عنيفة دفاعا عن نفسها ونجحت في حفظ كيانها ، ومزقت المانيا بعد انكسارها المعاهدات التي كبلت بها في اقل من عشرين سنة ، وتكونت جيكوسلوفاكيا من لا شيء• وقامت بولونيا بعد فوات قرن ونصف قرن على استعبادها كل ذلك بفضل تنبه الشعب والروح الذي نفخ فيه بواسطة التعليم •

٢ ــ وليس التعليم الاجباري العام واسطة لحفظ كيان الامة امام الطوارئ الخارجية فحسب بل هو خير آلة لتوحيدها في الداخل • هو البوتقة التي بها تصهر جميع عناصر الامة لتكون كتلة واحدة ذات شعور واحد وامل واحد وايمان بمستقبل واحد • هو خير ما يوحد شعور ابناء البلاد ويجعلهم ينظرون بعضهم الى البعض نظر ابناء امة واحدة لا فرق

بينهم مهما اختلفوا في النزعات والمذاهب والعناصر او الغنى او الفقر او البداوة او الحضارة او الاقليم ٠

٣ ـ والتعليم العام من اهم الوسائل ـ وان لم يكن هو الوسيلة الوحيدة ـ لتعليم افراد الشعب حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وبالتالي لضمان سير الحكم في البلاد سيرا حسنا ٠ ان نظام الحكم في العراق يستند الى المبدأ الدستوري الديمقراطي وللفرد في هذا النظام حقوق يتطلبها من الدولة كما ان الدولة تتطلب منه القيام بواجبات معينة مقابل ذلك والمواطن الحقيقي هو الذي يفهم هذه الحقوق والواجبات ويمارسها ويحرص عليها وعلى نظام الحكم الذي يضمنها ويدافع عنه وعن سلامته بكل قواه والتعليم هو الواسطة المهمة لتلقين الافراد روح المواطنة الحقيقية ٠

٤ ـ والتعليم العام اذا اتجه اتجاها صحيحا يساعد على رفع مستوى المعيشة في البلاد وعلى تعويد الناس على المعيشة الصحية ومكافحة الامراض ووفيات الاطفال الهائلة عندنا ٠ ان التعليم الصحيح يجب ان يعلم الناس كيف يعيشون عيشة مرفهة صحية وذلك يكون بجعله تعليما منطبقا على حياة الافراد والجماعات معالجا لمشاكلهم اليومية على قدر الامكان ٠ فالطرق الزراعية في العراق قديمة وعقيمة وكذلك الطرق الصناعية ومع انه ليس في الامكان اصلاح هذه الطرق اصلاحا تاما بواسطة التعليم الابتدائي الاجباري اذ هو من شأن دوائر الصناعة والزراعة في الدولة ومن شأن المدارس الزراعية والصناعية الا انه في الامكان تمهيد الطرق لذلك بواسطة التعليم الاجباري وذلك بادخال بعض الامور الزراعية والصناعية البسيطة في المناهج الابتدائية وتطبيقها بصورة عملية٠

وكذلك قل عن الصحة فان للمدارس الابتدائية رسالة صحية تحملها الى افراد الشعب فتعلمهم كيف يعيشون عيشة صحية نظيفة بعيدة عن الاوساخ وتعلمهم العادات الصحية الحسنة وشيئا عن انواع المساكن الصحية والامراض السارية والعدوى وتعقيم المياه وفائدة المؤسسات الصحية والتطعيم وتربية الاولاد تربية فنية صحية تنتشلهم من الموت وتقلل من وفياتهم وتحفظ للامة جيلها المستقبل وغير ذلك من الامور الصحية٠ ان الشعب المهذب كالفرد المهذب لا يرضى لنفسه ان يعيش عيشة وسخة في

محيط وسخ ولذلك كان التعليم من خيرة الوسائل لرفع المستوى الصحي في البلاد ووقايتها من الامراض ٠

٥ ـ والتعليم العام اساس متين لكل رقي اجتماعي ومبدأ لكل اصلاح اجتماعي حقيقي ٠ ان الشعب المتعلم يجعل امر الاصلاح فيه ميسورا ومهمة المصلح فيه اقل مشقة وهو يكون ارضا خصبة للحركات الاصلاحية المفيدة ٠ وبعكس ذلك الشعب الجاهل فانه يكون كتلة ثقيلة الوطأة تقف سدا حائلا امام كل اصلاح ٠ ولنأخذ اية قضية اجتماعية تحتاج الى عمل المصلحين فيها نجد ان التعليم شرط اساسي لها ٠ فطالما سمعنا الكتاب والمصلحين الذين عالجوا قضية المرأة مثلا يقولون علموا المرأة اولا قبل ان تبدلوا اوضاعها ٠ ونحن نقول علموا الرجل والمرآة تجدوا ان قضية المرأة تحل نفسها بنفسها ٠ فالرجل المهذب تهذيبا حقيقيا ينظر الى المرأة نظرة احترام ويزداد قيمة المرأة بنظره اذا كانت متعلمة وتشاركه في السراء والضراء وتكون معينة له لا عبئا عليه ٠ وتهذيب المرأة تهذيبا صحيحا يرفع منزلتها الاجتماعية وبعلمها وظائفها العامة في الحياة ويصقل اخلاقها ويوسع افق تفكيرها ٠ والبيت المؤلف من رجل مهذب وامرأة مهذبة يكون عادة محيطا روحيا هو خير البيئات لتربية الاطفال تربية روحية مؤسسة على الفضيلة والاخلاق ٠ وبذلك تصلح حياتنا الاجتماعية وترتقي الاخلاق اذ يصبح البيت مأوى للرجل يجد فيه سعادته ويقضي فيه اوقاته بدلا من ارتياده المقاهي ومحلات اللهو المحرمة ٠

وما يقال عن اثر التعليم في رفع مستوى المرأة والعائلة وحسن تربية الاولاد ورفع الحياة الاجتماعية يقال عن اثره في مكافحة العادات البالية والخرافات والافات الاجتماعية الاخرى وعن اثره في تربية جيل جديد يأخذ بالافكار والعادات واساليب العيش الحديثة المؤسسة على الاستقراء العلمي وعلى احسن ما انتجه الفكر البشري ٠ وهكذا نؤسس مجتمعا جديدا عصريا ٠

٦ ـ والتعليم الابتدائي العام هو الوسيلة الوحيدة التي لدينا لاكتشاف نوابغ هذه الامة واستخراجهم من زوايا الاهمال وفتح المجال لهم لابراز نبوغهم واستغلال مواهبهم في خدمة الامة ٠ فكم فتى او فتاة وهب من قوة الفكر والذكاء او القابلية الفنية او الجسمية او الصناعية

ما يكون منه خير عميم لنفسه وللبلاد ولكنه مهمل خامل في احدى زوايا العراق تضيع مواهبه على الامة وعلى الجماعة التي يعيش فيها • ويعلم الله ان البلاد بحاجة الى كل مقدار ذرة من الذكاء والمقدرة الكافية فيها سواء أكان لتكوين زعامة ذكيـة قديرة تقودها ، او لانشاء افراد مهرة يستغلون ثروتها العامة الكامنة او لابراز فنانين حاذقين يجعلون حياتها مملوءة بالجمال والذوق • واذا كان التعليم الثانوي والعالي والصناعي والمهني والفني هو الذي يدرب هؤلاء ويجعلهم مهرة في فروعهم وفنونهم فان التعليم الابتدائي العام هو الواسطة لاكتشافهم من خباياهم واعدادهم لتعليم ارقى وذلك لانه يتغلغل بين جميع طبقات الامة فلا يدع فتى وفتـاة الا ويعرف مقدار ما فيه من مقدرة وقابلية •

٧ ـ واخيرا ليست هذه الامة امة مستحدثة بل هي امة ذات تاريخ عريق في القدم ولها ثقافتها التي ورثتها من الاجيال السابقة ولها مزاياها التي اصطبغت بها والتي تميزها عن غيرهم من الامم • لها ادبهـا الذي يصور لها ماضيها وحاضرها ويضم في قلبه مثلها العليا • لها فنونها من موسيقي وبناء وزخرف • لها عاداتها ومزاياها الاخلاقية التي تحرص عليها من صدق وشهامة وحسن ضيافة ورعاية جار ونصرة ضعيف وحرمة نساء • ان هذه الامور مما يعطى لهذه البلاد شخصيتها ويميزها في اعين الامم الاخرى وما عاشت امة فقدت ميزاتها • ولذلك فمن الواجب نشر هذا الميراث الادبي والفني الاخلاقي والاجتماعي بين جميع ابناء الامة ليتمسكوا به ويتصفوا به لينموه ويزيدوا عليه ويقوموا ما اعوج منه ويوسعوا ما كان منه ناقصا وهل من وسيلة لذلك خير من التعليم العام •

هذه اهم الاسباب التي تحملنا على المطالبة بالتعليم الاجباري وعلى التمسك بنظرية التعليم الابتدائي العام لجميع ابناء الامة وبناتها • وعندنا ان كل سياسة للمعارف في العراق لا تستهدف تعليم الشعب بكامله تعليما ابتدائيا وتبدأ بوضع الخطط وتنفيذها بالتدريج هي سياسة ناقصة ولا تحل لنا مشكلتنا التعليمية الكبرى •

وبعد فما بالنا نحاول ان ننبت الى قراء العربية شيئا اصبحت الدول الغربية على اختلاف نزعاتها ومذاهبها السياسية تعتبره امرا بديهيا مفروغا منه ؟ فهذه بريطانيا الملكية الدستورية ، وهذه فرنسا والولايات المتحـدة الجمهوريتان الديمقراطيتان ، وهذه المانيا وايطاليا الدولتان الفاشستيتان ،

وهذه روسيا الجمهورية الشيوعية ، وهذه اليابان التي جمعت بين الانظمة الغربية وتقاليدها القديمة ، كلها تؤمن بمبدأ التعليم الابتدائي الاجباري وتطبقه وتعتبر تهذيب الشعب باسره امتن اساس لها وضمان لسلامتها ورفاهها • واذا قيل انه ليس للعراق الصغير ان يتشبه بدول عظيمة كهذه اوردنا سويسرا وبلجيكا والدانيمارك وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا واسوج ونروج فانها كلها تطبق نظام التعليم الاجباري وكلها على صغرها من ارقى دول العالم ثقافة • بل هذه بلغاريا التي بالرغم مما اصابها من الخذلان في سياستها قامت بتعليم شعبها تعليما عاما بحيث اصبح نظامها التعليمي من احسن الانظمة التعليمية بين دول البلقان •

وهنالك دول قد اقرت مبدأ التعليم العام ولكنها لا تزال في طور تطبيقه فهذه بلاد المكسيك قد فتحت في الثماني او تسع سنوات الاخيرة ما يزيد على الاثنى عشر الف مدرسة وهي سائره سيرا حثيثا في منهاجها التربوي • وهذه مصر شقيقتنا اقرت نظاما دعته نظام التعليم الالزامي وهي جادة في تطبيقه • وقد ادخلت تركيا التي لم تمض عشرون سنة على انسلاخنا عنها بعد في مدارسها الابتدائية ما يزيد على الثمانمائة الف طالب وطالبة وهذا بالنسبة الى عدد سكانها هو نحو ثلاثة اضعاف ما ادخله العراق في مدارسه الابتدائية بالنسبة الى سكانه •

ولعل في هذا كله ما يكفي لان يقنع القاريء باهمية قضية التعليم الاجباري وبانه قد آن للعراق حكومة وشعبا ان يعالجها بصورة جدية فيضع الخطط لها باسرع وقت ويقوم بتنفيذها بالتدريج وبقوة •

الفصل الثالث

المهمة العظمى

اما وقد درسنا نشوء فكرة التعليم الاجباري وتطورها ورأينا ما هي عليه من الاهمية والخطورة فلنبحث في المهمة العظمى التي تجابهنا اذا اردنا تطبيق نظام التعليم الاجباري في العراق • وبمعنى آخر لنر ما هو المطلوب منا كشعب وكحكومة وكوزارة معارف تطبيقه وكم نحتاج من المدارس والمعلمين والاموال وكم هو عدد الطلاب المنتظر دخولهم الى المدارس الابتدائية وما هو الوقت المقدر لانجاز كل ذلك •

ليس لدينا احصاء مضبوط للسكان في العراق وانما يقدر عدد السكان بصورة تقريبية بالاربعة ملايين نسمة • ومن العادة ان يحسب عدد الفتيان والفتيات الذين هم في عمر المدارس الابتدائية (بين السادسة والثانية عشرة) على اساس عشرة او اثنى عشر بالمئة من مجموع السكان فان كان الاول اي عشرة في المئة كان مجموع الفتيان والفتيات الذين هم في العمر المدرسي نحو اربعمئة الف وان كان الثاني (اي اثنى عشر في المئة) كان مجموعهم نحو الاربعمئة والثمانين الفا فيجب ان نسعي اذا كنا نريد تطبيق نظام التعليم الاجباري ان ندخلهم جميعا في المدارس الابتدائيـة •

واذا احصينا ما عندنا من الطلاب والطالبات حتى السنة الاخيرة في المدارس الابتدائية الرسمية لوجدنا عددهم لا يزيد على الخمسةوالسبعين الفا وثلاثة ارباع هوءلاء لا يكملون تحصيلهم الابتدائي بل يتركون المدرسة بين الصف الاول والسادس • فان اضفنا اليهم الموجودين في المدارس الابتدائية والاولية الاهلية والاجنبية لما وصل المجموع الى اكثر من التسعين الفا • اي ان ما في المدارس الابتدائية الرسمية من الطلاب اليوم يتراوح بين خمس وسدس ما يجب ان يكون فيها لو ساد نظام التعليم الاجباري • وبعبارة اخرى ان اربعة اخماس الفتيان والفتيات الذين هم في عمر المدرسة او خمسة اسداسهم لا يزالون يتربون

على الامية في هذا القرن العشرين وعددهم الحقيقي يتراوح بين الثلاثمئة والعشرة الاف والثلاثمئة والتسعين الفا ٠

تلك هي مهمتنا العظمى ٠ هي ان نعلم هذا الجيش اللجب من الطلاب والطالبات ونفتح لهم ما يكفيهم من المدارس موزعة في جميع زوايا العراق ونزود هذه المدارس بعدد كاف من المعلمين ونوجد لها الاموال الضرورية لقيامها وسد مصاريفها ٠

وكم من المدارس نحتاج لتطبيق هذا المنهج يا ترى ؟ ان عدد المدارس الابتدائية والاولية الرسمية الموجودة في العراق يزيد على الستمئة ومعدل ما في المدرسة الواحدة من الطلاب هو نحو مئة وعشرين طالبا فان اتخذنا هذا المعدل كاساس لحساب عدد المدارس الواجب فتحها لتراوح ذلك العدد بين ٢٦٠٠ و٣٢٥٠ مدرسة ابتدائية فوق الستمئة الموجودة لدينا اي ما يتراوح بين الاربعة والخمسة اضعاف ما عندنا من المدارس ٠

وكذلك اذا اردنا ان نحسب عدد المعلمين الذين تحتاج اليهم المدارس على اساس معلم لكل خمسة وثلاثين طالبا لتراوح عدد المعلمين المطلوب ايجادهم بين ٨٨٥٠ و١١١٤٠ معلما جديدا ما عدا الالفين وخمسمئة معلم الذين هم في المدارس اليوم وهذا ايضا يتراوح بين اربعة اضعاف وخمسة اضعاف ما عندنا من المعلمين الآن ٠

وما يقال عن المدارس والمعلمين يقال عن الميزانية فان ميزانية المعارف كانت الى نهاية السنة المدرسية ١٩٣٦ـ١٩٣٧ نصف مليون دينار او تزيد قليلا ٠ فاذا كان ما نحتاج اليه يتراوح بين الاربعة والخمسة اضعاف ما عندنا الآن لوجب ان نزيد على ميزانيتنا الحاضرة مليونين الى مليونين ونصف مليون دينار ٠

هذه هي على وجه التقريب المهمة العظمى التي يجب ان نأخذها على عاتقنا اذا كنا نريد تطبيق التعليم الاجباري في العراق ٠ فاذا اردنا تلخيصها جامعين ما عندنا اليوم من الطلاب والمدارس والمعلمين والميزانية الى ما يجب ان نفتحه في المستقبل من المدارس ونحضره للمدارس من المعلمين وندخله من الطلاب في هذه المدارس ونعده من الاموال

لقيامها على اساس التعليم الاجباري لكان الملخص كما يلي مع العلم ان هذه الاحصاءات كلها تقريبية :ـ

مجموع عدد الطلاب الذين يجب ان يكونوا في المدارس الابتدائية ٤٠٠٫٠٠٠ الى ٤٨٠٫٠٠٠ طالب

مجموع عدد المدارس الابتدائية التي يجب ان تكون عندنا ٣٢٠٠ الى ٣٨٥٠ مدرسة ٠

مجموع عددالمعلمين لهذه المدارس ١١٣٥٠ الى ١٣٦٥٠ معلما٠

مجموع الميزانية الضرورية للمعارف بجميع تشكيلاتها ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ الى ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار ٠

اي ما يتراوح بين الخمسة وستة اضعاف ما عندنا الآن هذا عدا ما قد يحدث من ازدياد في السكان وبالتالي من ازدياد في الطلاب وفي المدارس والمعلمين المطلوبين لتعليمهم بين الآن وانتهاء المدة التي يمكن تطبيق هذا المنهج العظيم فيها ٠ اذ من البديهي ان منهجا كهذا لا يمكن تنفيذه في خمس او عشر سنوات لا لعجز ميزانية الدولة في الوقت الحاضر عن القيام بتنفيذه فحسب ، بل لعدم امكان اعداد المدارس الكافية والمعلمين بهذه المدة القصيرة ومع انه يمكن تنفيذ المشروع بصرف الجهودالعظيمة غير المعتادة خلال عشرين سنة الا اننا نعتقد ان ثلاثين سنة هي المدة التي تتناسب مع اوضاع العراق وقابلياته الاقتصادية والاجتماعية ٠

على ان قولنا هذا ليس معناه اهمال قضية التعليم الاجباري في الوقت الحاضر والانتظار الى ان تمر مدة الثلاثين سنة ثم نطبقها باجمعها حينئذ ٠ والظاهر ان هذا هو ما يعنيه معظم الذين يفكرون في التعليم الاجباري اذ ان فكرة التعليم الاجباري في اعتقادهم على ما يظهر فكرة غير قابلة التطبيق الآن وتحتاج الى وقت طويل وهم يستنتجون من ذلك انه يجب ان نؤجل العمل من اجلها الآن ٠ وهذا دليل على التفكير السطحي في هذا الموضوع الخطير ٠

ونحن نعتقد بعكس ذلك ان تطبيق التعليم الاجباري قضية حيوية وهي من جملة القضايا الاساسية التي تتوقف عليها حياة البلاد واذا كانت تحتاج الى ثلاثين سنة لاكمال تطبيقها فذلك على شرط البدء بذلك من

الآن بدرس القضية درسا مدققا ووضع خطة واسعة يبدأ تنفيذها بالتدريج فلا تمر ثلاثون سنة الا ويكون قد انتهى تنفيذها واصبح نظام التعليم الاجباري سائدا في جميع انحاء العراق • اما اذا اهملنا الموضوع واجلنا البدء بتنفيذه فسوف تمر ثلاثون وخمسون سنة بل اكثر دون تحقيق هذه الامنية العظيمة للبلاد •

يجب ان لا يفوتنا ان كل مدرسة جديدة تفتح في هذه البلاد هي خطوة في سبيل تحقيق التعليم العام • كما ان اول تأسيس المدارس العراقية في اواخر الحرب العظمى يمكن ان يعتبر في وجه من الوجوه خطوة في سبيل تطبيق التعليم الابتدائي العام • ولا شك ان ازدياد عدد الطلاب والمدارس والمعلمين المطرد منذ ذلك الحين الى الآن قد قربنا من الهدف السامي الذي ننزع اليه • ولكن ليس هذا المقصود من كلامنا هنا • فقد مرت علينا عشرون سنة ونحن لم نسر اكثر من ربع او خمس الطريق وقد مرت سنة لم يفتح فيها اكثر من ثلاث عشرة مدرسة في العراق كله اي اقل من مدرسة واحدة لكل لواء • كما انه لم تكن هنالك سياسة معينة لفتح المدارس الجديدة وتوزيعها او خطة تستند الى عدد من السنين لهذا الغرض • ومن البديهي اننا اذا بقينا نسير على هذه الطريقة فستمر ثمانون ومئة سنة دون ان نصل الى التعليم الاجباري وفي ذلك ما فيه من الضرر على البلاد اجمع وهو ما لا يرضاه العراقيون الذين برهنوا في مواقف متعددة على رغبتهم في ان تتبوأ بلادهم مركزها بين الدول المتمدنة •

اذا من الواجب البدء بالعمل في سبيل تحقيق فكرة التعليم الاجباري من الآن وذلك يتوقف على ثلاثة امور مهمة اولها التسليم باهمية هذه القضية العظمى تسليما فعليا وتقرير مبدأ التعليم الاجباري كخطة عامة من خطط الدولة الاساسية لا تتبدل مهما تبدلت الحكومات والاحزاب والمذاهب السياسية فهذه قضية عامة لا شأن للسياسة فيها •

وثانيها ـ وضع الخطط المفصلة لتنفيذ مشروع التعليم الاجباري مؤسسة على درس احوال العراق الراهنة وتوزيع سكانه ومدنه وقراه

وتعاون دوائر الدولة المختلفة مع وزارة المعـارف في تطبيقها اذ ان مشروعا عظيما مثل هذا يستلزم اشتراك كثير من دوائر الدولة في صرف الجهود من اجله والا كان نصيبه الاخفاق ٠

وثالثهـا ـ ايجاد الاموال اللازمة لسد نفقات المشروع ٠ ان قضية امكان تطبيق التعليم الاجباري هي من حيث الاساس قضية ايجاد المـال اللازم فانه اذا توفر المـال لن يصعب على الاخصائيين في التربيـة من العراقيين وضع الخطط له ٠ وسنبحث في القسم التالي عن المصادر التي يمكن ان يستمد منها المال لاجل التعليم في العراق ٠

الفصل الرابع

كيف نجد الاموال اللازمة للتعليم الاجباري

اذا نظرنا الى البلاد الاجنبية الراقية نجد انها تعتمد عادة في ايجاد الواردات للتعليم على مصدرين مهمين : الميزانية العامة للدولة وهي تحت تصرف الحكومة المركزية ، والضرائب التي تجبيها السلطات المحلية وتخصص قسما منها للمعارف وتخصص الاقسام الاخرى لسائر المرافق التي تقوم بتنظيمها ٠

ونحن في العراق يمكننا لو شئنا الاعتماد لا على هذين المصدرين فقط بل على مصدرين آخرين تساعدنا احوالنا الخاصة على استغلالهما وهما واردات النفط والضرائب الخاصة بالمعارف التي تجبيها الحكومة المركزية وتخصصها للمعارف ٠ وسنبحث في هذه الواردات بشيء قليل من التفصيل ٠

اولا ـ الميزانية العامة

تعتمد المعارف العراقية الآن على مصدر واحد فقط لتأمين مصاريفها وهو الميزانية العامة وقد بلغت مخصصات المعارف في هذه السنة نحو الستمئة وعشرين الف دينار وفي الامكان ان يزداد هذا المبلغ الى المليون او المليون وربع دينار كحد اقصى اذا بقيت الميزانية العامة على حالتها او ما يتراوح بين الخمسة عشرة والعشرين بالمئة من الميزانية العامة وربما لا تتمكن ان تتحمل ميزانية الدولة اكثر من هذا الا اذا نمت ثروة البلاد في السنين المقبلة الى حد تزداد فيه الميزانية العامة زيادة مطردة٠ اما اذا بقى الوضع على ما هو فستجد المعارف نفسها بعد بضع سنوات امام امر واقع وهو انه لا يمكن زيادة مخصصاتها من الميزانية العامة زيادة تذكر بعد ذلك ، وانه لابد من التطلع الى مصادر اخرى لتأمين نشر التعليم حسبما تقتضيه مصلحة البلاد ٠ ومبلغ مليون دينار ليس الا يقرب من ثلث ما تحتاج اليه لنشرالتعليم الاجباري فان بلغ الىالمليون وربع دينار لم يكن الا اقل من نصف المبلغ اللازم ٠ فمن الواضح اذا ان الواجب

يقضي على رجال المعارف ورجال الدولة عامة ان يفتشوا عن مصادر اخرى لواردات المعارف ٠

ثانيا ـ الضرائب المحلية

لا نعرف بلدا مستقلا غير العراق تعتمد معارفه على الميزانيةالعامة فقط ٠ بل المتعارف عند سائر الامم ان تشترك السلطة المركزية مع التشكيلات المحلية في تحمل نفقات المعارف وتوضع لهذه الغاية ضرائب محلية تخصص كلها او قسم منها للمعارف ٠ واغلب ما يكون هذا الاشتراك في تحمل النفقات مناصفة بين السلطتين كما هي الحال في انكلترا مثلا اذ تدفع وزارة المعارف نصف النفقات تقريبا وتقوم السلطات المحلية والموسسات الخيرية بايجاد النصف الآخر ٠ وقد تقوم السلطات المحلية باكثر من النصف كما هي الحال في معظم الولايات الامريكية ٠ والسلطات المحلية في المانيا تتحمل جانبا لا يستهان به من نفقات المعارف٠ واذا قيل ان هذه الامثلة لا تنطبق على العراق لان الادارة في البلاد المذكورة موسسة على مبدأ اللامركزية والعراق مركزي في ادارته اوردنا مثل فرنسا التي هي اشد الدول الاوربية مركزية في ادارتها وتتحمل السلطات المحلية فيها جانبا كبيرا من نفقات المعارف وعلى الاخص ما يتعلق بابنية المدارس وتجهيزها باللوازم والاثاث الكامل ونفقات الخدم ٠ واهم ما تتكلفه خزينة الدولة المركزية هو رواتب المعلمين ٠ كما انه يمكننا ايراد مثل تركيا التي تقوم السلطات المحلية فيها بجميع نفقات التعليم الابتدائي ٠

واذا اراد العراق ان يضع نفسه في مصاف الامم الراقية او يسير وفق سياسة جدية لتعليم جميع ابناء الشعب فلا مناص له من الاخذ بنفس الطريقة اذ ان الاعتماد على الميزانية العامة وحدها كما بينا امر غير عملي وله حد معين ٠

على انه تقف امام فرض الضرائب المحلية في العراق عقبتان كبيرتان هما ضعف التشكيلات المحلية وقلة الثروة المحلية ٠

ان التشكيلات المحلية في العراق وعلى الاخص التشكيلات البلدية لم تبلغ من القوة مبلغا يوهلها لتحمل اعباء التعليم العام ونفقاته كما

تفعل السلطات المحلية في البلاد الاجنبية • وبدلا من ان تقوي البلديات وتنمو في الخمس عشرة سنة الماضية ، وبدلا من ان يتدرب ابناء المواقع المختلفة على ادارة شؤونهم والقيام بحاجاتهم ، وبدلا من ان تدب الحياة في النواحي والاقضية فيقوم اهلوها باصلاح شؤونهم ، اصبحوا يعتمدون على الحكومة المركزية ويبقون خاملين ما لم تدفعهم هذه الى شيء من العمل او تمدهم بالدراهم • وبدلا من ان تنمو السلطات المحلية الى حد تتمكن فيه من تحمل قسم من مسؤوليات المعارف المالية نراها اليوم ضعيفة لا تتمكن من القيام بحركة ذات اهمية في هذا الباب •

والعقبة الثانية في سبيل فرض الضرائب المحلية هي ضآلة الثروات المحلية وهذه بدورها نتيجة نظامنا الاقتصادي وتاريخنا الاقتصادي • وليس البحث في الشؤون الاقتصادية من اختصاصنا ولكننا نريد ان ننوه عن الامر بصورة مختصرة لاتصال بعض الامور الاقتصادية اتصالا شديدا بمستقبل التعليم وامكان توسعه • وقد سبق ان بينا في الفصل الاول كيف ان التعليم الاجباري في المانيا رغم قدم التشريع عنه في تلك البلاد لم يصبح ممكنا الا بعد الاصلاحات الاقتصادية التي اجراها فون ستاين في بروسيا وعلى الاخص في الاراضي الزراعية اذ ازدادت بذلك ثروة الافراد والثروة العامة بحيث اصبح في الامكان الاستناد اليها في تحمل مصاريف التعليم الاجباري • ولو نظرنا الى سائر دول اوربا او امريكا التي تطبق نظام التعليم الاجباري ودرسنا تاريخ نشوء هذا التعليم فيها لرأينا انها ما تمكنت من ذلك الا بعد ان استقامت اقتصادياتها وزادت ثروتها وارتفع مستوى المعيشة فيها • وهذا هو الطريق الذي يجب علينا ان نسلكه في العراق لايجاد الدراهم لا لتعليمنا الاجباري فقط بل لجيشنا الاجباري ومشاريعنا الصحية والعمرانية •

نظرة الى تاريخ العراق الاقتصادي الحديث ترينا مشكلة العراق الاقتصادي باجلى وضوح • فقد كان العراق في القرون الاخيرة وحدة اقتصادية كاملة يكفي حاجاته الداخلية بزراعته وصناعته التي كانت مؤسسة على نظام الصنائع القروية اليدوية الصغيرة • وكان التوازن فيه مستتبا بين الانتاج الصناعي والانتاج الزراعي • ثم جاءت الثورة الصناعية في اوربا بالاختراعات الحديثة وبدأ اثرها يظهر في العراق في

اواخر القرن الماضي واحدثت في العراق نفس ما احدثته في اوربا وهو مزاحمة المنتوجات الصناعية اليدوية برخص الاسعار والكثرة فاخذت الصنائع اليدوية تتضاءل سنة بعد سنة . وقد ظهر ذلك بكل جلاء بعدالحرب العظمى اذ شاهدنا صناعة الحياكة اليدوية في الموصل مثلا تكاد تمحى بكاملها وبقي اصحابها عاطلين وهكذا قضي على الصناعة العراقية او كاد واصبح العراق يعتمد على البلاد الاجنبية لاستيراد ما يحتاجه من المصنوعات. فحلت المنسوجات القطنية والصوفية الاجنبية محل ما كان يحاك من هذه في العراق ، وحلت الاحذية الاجنبية محل الاحذية العراقية ، والاواني المعدنية والزجاجية والصينية محل اواني النحاس والفخار . واختل بذلك توازن العراق الاقتصادي واصبحت صادراته لا تربو عادة على الاربعين بالمئة من وارداته . ولم تتقدم الزراعة بصورة كافية لتعوض عما فقده العراق في صناعته .

ومن البديهي انه اذا اراد العراق تحسين وضعه الاقتصادي فعليه ان يحاول اعادة التوازن الاقتصادي بين منتوجاته الصناعية والزراعية وذلك بتأسيس مصانع من الطراز الحديث لانتاج اهم ما يستهلكه العراق من المنتوجات الصناعية على الاقل وبذلك يوفر العراق بعض الثروة التي تبذد منه الى الخارج في الوقت الحاضر .

ويجب في الوقت نفسه زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه فان العراق بلاد زراعية ومهما ارتقت الصناعة فيه فهي ستبقى من الآن الى مدى بعيد اقل شأنا في حياة البلاد الاقتصادية من الزراعة ولتحسين الزراعة في العراق ثلاث طرق مهمة : الاولى ـ تحسين الاساليب الزراعية فانها لا تزال قديمة والاخذ بالاساليب الحديثة التي تنتج اضعاف ما تنتجه الاساليب القديمة . والثانية ـ تحسين انواع المحصولات العراقية وادخال اصناف جديدة لتزرع في العراق وتباع في الاسواق العالمية . والثالثة ـ معالجة مشكلة الاراضي بطريقة تكفل زيادة استفادة افراد الفلاحين من حاصلاتهم وبالتالي عنايتهم باعمار الاراضي وذلك دون مساس بالحقوق المكتسبة في هذه الاراضي . وعندنا ان حل مشكلة الاراضي بطريقة مرضية هو اساس انعاش الزراعة في البلاد .

وانما تبسطنا قليلا في بحث انعاش العراق الاقتصادي اثناء البحث في موضوع تربوي كموضوع التعليم الاجباري لاقتناعنا بان مشروع التعليم الاجباري لن يصبح تطبيقه بكامله ممكنا ما لم تزاد ثروة العراق ازديادا محسوسا يكفل ايجاد الواردات الكافية لتنفيذه ان كان عن طريق الضرائب العامة او الضرائب المحلية • وهناك امر آخر يجعل للمشكلة الاقتصادية مساسا شديدا بالمعارف وهو هذا العدد الهائل من الطلاب الفقراء الذي نجده في مدارسنا في المدن وبدرجة اعظم في القرى بحيث يكاد يكون جميع الطلاب في القرى معدمين لا يتمكنون من شراء كتبهم المدرسية حتى ولا الدفاتر والاقلام لدراستهم على رخصها ومعظمهم يأتون الى المدارس حفاة لا تكسو اجسامهم الا ثياب بسيطة ممزقة وهذا من اعظم ما يعرقل توسع المعارف في البلاد • فاذا كان هذا حال الطلاب الذين يداومون في المدارس فكم هو يا ترى عدد الطلاب الذين يمنعهم فقرهم عن الدوام بتاتا ؟ اذا فتحسن الحالة الاقتصادية ورفاهية افراد الامة وزيادة الثروات المحلية شرط لازم لتقدم المعارف •

على ان انعاش البلاد الاقتصادي وزيادة الثروات المحلية والثروة العامة امر يستغرق زمنا طويلا فهل يا ترى يجب ان يقف تقدم المعارف وفرض الضرائب المحلية الى ذلك الحين ؟ والجواب كلا • فاولا لقد سبق ان بينا ان تنفيذ مشروع التعليم الاجباري يستغرق نحو الثلاثين سنة واذا فيجب ان يسير الانعاش الاقتصادي مع التطبيق التدريجي للتعليم الاجباري جنبا الى جنب • وثانيا مع انه لا يمكن تطبيق الضرائب المحلية بمقياس واسع في الوقت الحاضر الا انه من الممكن القيام بذلك بمقياس محدود يتوسع سنة بعد سنة واننا نعتبر اهتمام الحكومة العراقية بايجاد الموارد الجديدة للبلديات خطوة سديدة على شرط ان تستعمل البلديات مواردها الجديدة لا في تبليط الشوارع وتنظيف المدن فقط بل ان تصرف قسما من ميزانيتها على تهذيب الاطفال الذين يعيشون ضمن نطاق البلديات • وهذا ما تفعله كل البلديات في البلاد المتمدنة تقريبا • وثالثا لابد من القول ان التعليم اذا اتجه اتجاها عمليا في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وفي المدارس الزراعية والصناعية هو من اعظم الوسائل لانعاش البلاد الاقتصادي بحيث يؤثر التعليم في تسريع هذا الانعاش • وبالعكس ان زيادة الانعاش تخلق ثروة يمكن استعمالها في زيادة التعليم وتوسعه •

ثالثا ـ الضرائب الخاصة بالمعارف

كثيرا ما تلجأ الحكومات الى فرض الضرائب الخاصة باسم المعارف رغبة منها بزيادة مخصصاتها وفي الامكان تطبيق ذلك في العراق بفرض بعض الرسوم وعلى الاخص على الحاجيات الكمالية باسم المعارف على ان لا تحسب هذه واردات للخزينة العامة بل تفصل على حدة وتخصص للمعارف فقط ومثل هذه الضرائب الرسوم على الكحول والكبريت والبنزين والعطور والحرائر وغير ذلك ولا يقف في سبيل الحصول على هذا النوع من الواردات سوى تمسك مشرعينا بان جميع الضرائب والجبايات يجب ان تحسب واردا للخزينة ضمن الميزانية العامة وهي نظرية لا بأس بها من بعض الوجوه ولكنها كمعظم النظريات تصبح عقبة في سبيل التقدم اذا ما غالينا في التمسك بها • وفي الامكان البدء بفرض هذه الرسوم بالتدريج بحيث لا تمر عشر سنوات الا وتكون واردات المعارف منها لا يستهان بها وقد تتجاوز الربع مليون دينار •

رابعا ـ واردات النفط

تبلغ واردات الحكومة من النفط ما يزيد على المليون دينار عراقي سنويا • وفي الامكان ان يستفاد من جزء من هذه الواردات للقيام بنفقات المعارف وتوسعها وعندنا ان حصة المعارف من واردات النفط يجب ان لا تقل عن نسبة ميزانيتها الى الميزانية العامة او بين الاثنى عشر والخمسة عشر بالمئة من واردات النفط وهذا يضمن واردا مطردا للمعارف يمكن ان يستعمل ان لم يكن لمقتضيات توسيع التعليم في البلاد ففي انشاء الابنية المدرسية على احدث طراز بحيث لا تبقى معظم المدارس في ابنية مؤجرة او غير صالحة كما هي الحالة الآن • ولنا ملء الامل ان نصيب المعارف من واردات النفط في المستقبل سيكون اكبر من نصيبها منها في مشروع الخمس سنوات الاولى •

هذه اهم المصادر التي يمكن ان تعتمد عليها المعارف في مشاريعها وهي كما يرى القاريء مهمة لا يستهان بها وكافلة لنشر التعليم في العراق اذا كانت هنالك عزيمة صادقة للاصلاح واياد قوية مدبرة •

الفصل الخامس

بعض مشاكل التعليم الاجبارى

يعترض تطبيق نظام التعليم الاجباري في العراق عدد من المشاكل والصعوبات التي لابد لكل باحث في هذا الموضوع من ان يدرسها ويحللها اذ من الواجب اخذها بعين الاعتبار حين التطبيق • واهم هذه المشاكل اربع اولاها توزيع السكان وفقدان الاحصاءآت• وثانيتها فصل تعليم البنين عن البنات • وثالثتها اعداد المعلمين• ورابعتها المنهج • وهنالك مشاكل اخرى منها احضار الابنية اللازمة لما لا يقل عن الثلاثة الاف مدرسة ما عدا الستمئة المفتوحة الآن لتعليم بقية الاطفال المحرومين من التعليم في الوقت الحاضر • ومنها تحوير تشكيلات المعارف الحاضرة تحويرا جوهريا اذ من المستحيل ان تقوم الدائرة المركزية بجميع شؤون التعليم عندما يكون لديها ثلاثة الاف مدرسة بنفس الطريقة المركزية التي تقوم بها الآن ولابد من ادخال شيء من اللامركزية على التشكيلات الحاضرة لضمان سير الامور سيرا منتظما • على اننا لا نريد الدخول في تفاصيل هذه القضية على اهميتها وسنحصر كلامنا في المشاكل الاربع التي ذكرناها •

اولا ـ توزيع السكان ونقص الاحصاءآت

من الضروري لتطبيق التعليم الاجباري وجود احصاءآت مضبوطة مفصلة للسكان حتى تمكن معرفة محلات تجمع السكان المهمة الكبيرة منها والصغيرة ولا يمكن وضع خطة فنية لنشر التعليم وتوسعه دون ذلك والا كانت الخطة عرضة لكثير من الاخطاء • على اننا في العراق لا نملك حتى الآن احصاء دقيقا ومفصلا للسكان حتى اننا لا نعرف بالضبط عدد سكان اهم مدينة عندنا وهي بغداد دع عنك سكان القرى والجماعات الصغيرة • وفقدان الاحصاءآت لا يعرقل سير خطة المعارف فقط بل خطط الدولة باجمعها من ادارة واقتصاد وجندية وصحة وغيرها •

وفي طريقة توزيع السكان وطراز معيشتهم عقبة اخرى في سبيل التعليم الاجباري فلدينا ما لا يقل عن الربع مليون من السكان من القبائل

الرحل الذين لا يستقرون في محل ولا يمكن تأسيس مدارس ثابتة لهم. وهنالك قبائل اخرى قد استوطنت بعض الاستيطان واخذت مزاولة الزراعة لاكتساب رزقها ولكن جانبا منها لا يزال ينتقل من مكان لآخر لاسباب مختلفة وقد تنتقل جماعة من الفلاحين بكاملها وتنقل بيوت قصبها او تهجر اكواخ الطين التي كانت تسكنها حاملة سقوفها الخشبية معها . ومن مشاكل توزيع السكان ايضا صغر القرى او الجماعات او بعدها بعضها عن البعض بحيث يتعذر في كثير من الاحيان فتح مدرسة لجماعة بمفردها لصغرها او فتح مدرسة مشتركة بين عدة جماعات او قرى لبعدها بعضها عن البعض . وقد تكون الجماعات والقرى قريبة الواحدة من الاخرى فلا تبعد عن بعضها اكثر من نصف او ربع ساعة ولكن جهل السكان وقلة تقديرهم للتعليم او منافسة العشائر بعضها مع بعض تجعلهم يمتنعون عن ارسال اولادهم الى مدرسة بعيدة قليلا عنهم مع ان مشي الطلاب ربع ساعة ونصف ساعة وحتى ساعة كاملة للوصول الى مدارسهم امر متعارف في معظم البلاد الغربية وذلك لاستحالة فتح مدرسة لكل جماعة او قرية صغيرة .

ثانيا ـ فصل تعليم البنين عن البنات

ان المتعارف في البلاد الغربية ان يدرس البنون والبنات دراستهم الابتدائية في مدرسة تجمع الجنسين فيتلقون دروسهم على نفس المعلمين والمعلمات وفي غرف واحدة ويكون المنهج مشتركا او باختلاف بسيط في تدبير المنزل والرياضة وما شاكل ذلك . وتكون هيئة التدريس مختلطة ايضا في المدارس الابتدائية تجمع المعلمين والمعلمات اللهم الا في القرى الصغيرة التي لا تتحمل اكثر من معلم واحد فيتولى المدرسة اذ ذاك معلم بمفرده او معلمة بمفردها .

اما في العراق وفي كثير من البلاد الشرقية فان الاحوال الاجتماعية تقضي بفصل تعليم البنين عن البنات في الدراستين الابتدائية والثانوية . وما دام التعليم في المدن التي تتحمل فتح عدة مدارس للبنين والبنات لا ينتج عن هذا الفصل مشكلة ادارية او زيادة في النفقات . ولكن الامر غير ذلك عندما تباشر وزارة المعارف ـ كما باشرت منذ عدة سنوات ـ فتح المدارس في القرى والارياف وعلى الاخص اذا ارادت الوزارة تطبيق نظام التعليم الاجباري فانها مضطرة حينئذ ان تفتح مدرستين مستقلتين

في كل قرية او مجموعة من القرى ولو كان عدد الطلاب والطالبات ضئيلا . وهذا بالطبع سيكلف الميزانية نفقات اكثر من النفقات التي تتكبدها الدول الغربية عادة . ويعقد هذه المشكلة قلة وجود المعلمات اللواتي يرغبن في الذهاب الى القرى بحيث تقاسي وزارة المعارف الامرين في اقناع المعلمات للخروج خارج المدن الكبرى وهذه دار المعلمات في بغداد تخرج في كل سنة العشرات من المعلمات اللواتي يفضلن البطالة على التعليم في الخارج . ولذلك اصبح فتح مدارس البنات في القرى وحتى في بعض المدن الصغيرة وتعيين المعلمات لها مشكلة من المشاكل .

وقد عالجت مصر هذه المشكلة حين قيامها بمشروع التعليم الالزامي بعض العلاج فجعلت تعليم البنين والبنات في نفس الابنية ولكن في اوقات مختلفة فتفتح المدارس للبنات في الصباح وللبنين بعد الظهر .

ثالثا ـ اعداد المعلمين

ان تعميم التعليم الابتدائي على جميع ابناء البلاد وبناته يستدعى اعداد ما لا يقل عن العشرة الاف معلم ومعلمة غير الالفين والخمسمائة الموجودين في الوقت الحاضر . فاذا اريد تطبيق التعليم الاجباري في ثلاثين سنة وجب زيادة عدد المعلمين بمعدل ثلاثمئة وخمسين معلما في السنة او يزيد وليس اعداد هذا العدد الكبير من المعلمين هينا اذ انه يحتاج الى توسيع دور المعلمين والمعلمات الى ضعف ما هي عليه الآن بما فيها من اساتذة وابنية ومختبرات ومكتبات واثاث واقسام داخلية وغير ذلك . ولاعداد المعلمين خطورته واهميته اذ بدونه تضطر وزارة المعارف الى استخدام من لا استعداد لهم ولا تدريب على التعليم كما اضطرت في السنوات الاخيرة فتكون النتيجة حتما التوسع بالكمية مع خفض في كيفية التدريس ومستواه بينما المطلوب هو الجمع بين الجهتين الكمية والكيفية. وهذا لا يكون الا بوضع الخطط لاعداد العدد الكافي من المعلمين لتوسعات المعارف المنتظرة . وقد سبق ان تكلمنا اعلاه عن مشكلة المعلمات فلا حاجة الى التكرار .

رابعا ـ المنهج

ان اختلاف سكان العراق بين بدوي وريفي وحضري واختلاف طبيعة الارض بين جبلية وسهلية مما يحتم علينا تكييف المناهج حسب هذه الاحوال وعلى الاخص عندما يراد تطبيق التعليم الاجباري • فلو كانت المدارس موجودة في المدن فقط لكان يصح ان يستعمل نفس المنهج للكل اذ ان المدن العراقية تتشابه كثيرا ولكن الامر ليس كذلك فحياة ابن الريف غير حياة ابن المدن ووسائل كسب المعيشة مختلفة بين الاثنين وكذلك قل عن بعض نواحي الحياة الاجتماعية والصحية • واذا كنا نريد ان يكون التعليم متصلا اتصالا وثيقا بحياة الشعب ومؤسسا عليها لابد لنا من جعل المناهج تطابق هذه الاحوال وتعالجها • وعندنا ان اعطاء منهج واحد لكل الجهات مهما اختلفت اوضاعها امر يقلل من قيمة التعليم وفائدته وتأثيره في حياة الشعب اذ يجعله مقتصرا على العموميات دون الالتفات الى الاحوال الراهنة كما انه يدخل الى التعليم جمودا غير مستحب •

على ان مبدأ تكييف المنهج حسب اختلاف المحيط يجب ان لا يحول انظارنا عن الاتفاق الاساسي الموجود في بعض نواحي الحياة في جهات العراق المختلفة كما انه يجب ان لا ينسينا ما تحتاج اليه البلاد من وحدة في الشعور والتوجيه العام وهذا يتطلب ان تكون بعض اجزاء المنهج موحدة لجميع مدارس العراق كاللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والمعلومات المدنية وهكذا يجب ان يكون في المنهج من الصلابة ما تقتضيه مصلحة البلاد ووحدتها ومن المرونة ما تقضيه حاجات الجهات المحلية والاوضاع المختلفة •

هذه اهم المشاكل التي نلاقيها عندما نحاول تطبيق فكرة التعليم الاجباري في بلادنا عالجناها بصورة مختصرة وسطحية وسنبين في الفصل التالي طرق البدء بالتطبيق •

الفصل السادس

كيف نبدأ

لقد حاولنا فيما سبق من الكلام ان نشرح اهمية التعليم الاجباري وفائدته للامة واثره في تكوين شعب راق ثم بحثنا في المصادر التي يمكن ان نستقي الاموال منها لتنفيذ المشروع واخيرا بينا بعض المشاكل والصعوبات التي سنجابهها ولا شك عندما نريد ان ندخل جميع ابنائنا وبناتنا في المدارس الابتدائية ٠

وخلاصة ما سبق لنا بيانه اننا نحتاج لتطبيق التعليم الاجباري الى ما لا يقل عن الثلاثة الاف مدرسة جديدة واعداد اكثر من عشرة الاف معلم جديد واضافة ما يزيد على المليوني دينار الى ميزانيتنا الحاضرة كل ذلك في مدة لا يجب ان تزيد على الثلاثين سنة ٠ اي ان علينا ان نفتح من حيث المعدل ما لا يقل عن المئة مدرسة ابتدائية جديدة في كل سنة واعداد نحو ٣٥٠ معلما جديدا في السنة واضافة نحو الخمسة والسبعين الف دينار الى ميزانية المعارف في كل سنة ما عدا مخصصات ابنية المدارس والانشاءآت ٠

ولا بأس في ان نعيد هنا المباديء الاساسية للعمل في سبيل التعليم الاجباري التي ذكرناها في آخر الفصل الثالث وهي : اولا اقرار التعليم الاجباري كمبدأ اساسي في الدولة وكخطة عامة لها تدعمها وزارة المعارف ببياناتها وخططها وتعليماتها ويدعمها مجلس وزراء الدولة بان يقرها كسياسة عامة للدولة وان الزم الامر يدعمها مجلس الامة بان يقرها قانونا للدولة ٠ وثانيا متى تقرر ذلك توضع الخطط المفصلة لكيفية السير لتنفيذ المشروع للسنوات العشر الاولى على الاقل ٠ وثالثا بما ان مشروع التعليم الاجباري يصبح حينئذ جزءا لا يتجزأ من خطة الدولة العامة لا يقل شأنا عن مشاريع الاعمال الرئيسية وعن التجنيد الاجباري فيجب ان يدخل في صلب المناهج الوزارية باجمعها وعلى اختلافها كاحدى الخطط الهامة التي تهتم بها كل وزارة ويجب ان يفرض على دوائر الدولة المختلفة التعاون مع وزارة المعارف في ابرازه الى حيز

التنفيذ فتهتم وزارة المالية بايجاد الموارد الكافية له وتهتم وزارة الداخلية اولا بتقديم الاحصاءات المفصلة عن كل بلدة وجماعة وعشيرة ، وثانيا بجعل موظفيها من متصرفين وقائممقامين ومديري نواحي يعاضدون المشروع بكل ما اوتوا من قوة وسلطة سواء من حيث حث الناس على ارسال اولادهم ، او من حيث جمع التبرعات للطلاب الفقراء ، او من حيث ايجاد الابنية او العرصات للمدارس في بعض الاحيان ، وغير ذلك ، وثالثا بجعل البلديات تساهم في المشروع وتخصص مبالغ في ميزانياتها له . ورابعا بتقوية التشكيلات المحلية من مجالس ادارة وبلديات وغيرها بحيث يصبح لديها من السلطة والمواد ما يمكنها من مساعدة المشروع · ويجب ان تقوم دوائر الصحة بمساعدة المعارف ببذل الاسعافات الطبية للمدارس ، وتقوم دوائر الزراعة بمساعدة المعارف في تأسيس الحقول المدرسية ، كما تقوم وزارة الدفاع بمكافحة الامية بين الجنود ، ودوائر السجون بمكافحة الامية بين المسجونين · وهكذا تقوم كل دائرة بقسطها وتتجه الدولة بكاملها الى تعليم جميع ابنائها · والحق انه لا حدود لما يمكن ان تسديه الدوائر الاخرى من المساعدات لمشروع التعليم الاجباري ·

وترانا نلح بان مهمة تطبيق التعليم الاجباري لا يجب ان تنفرد بها وزارة المعارف لاننا نعلم ان انفراد هذه الوزارة بها دون ان تأتيها المساعدات الجدية من دوائر الدولة يجعل امر تطبيقها مستحيلا ·

والآن لنتساءل كيف يمكن ان نبدأ ؟

للعمل في مشروع التعليم الاجباري وجهتان : الادارية والمالية · هذا بالطبع بغض النظر عن ناحية المنهج واعداد المعلمين وغير ذلك من الامور الفنية البحتة التي ذكرناها في الفصل السابق ·

اما من الوجهة الادارية فان اول خطوة يجب القيام بها هي فتح شعبة خاصة للتعليم الاجباري في وزارة المعارف تؤلف في اول امرها من مدير ومعاون والعدد اللازم من الكتاب وتكون اول مهمة لهذه الشعبة ان تقوم بدراسة تحضيرية للموضوع من جميع جهاته فتدرس احصاءات السكان على قدر ما هي موجودة وتوزيع المدن والقرى الجغرافي وما تحتاج

اليه كل مدينة وقرية من المدارس او الاحوال الاجتماعية السائدة التي قد تساعد المشروع او توءخر تنفيذه ومن الواجب ان يكون القسم المهم من هذه الدراسة مباشرا وذلك بتجوال مدير التعليم الاجباري ومعاونه في جميع انحاء العراق وزيارتهم لمدنه وقراه وعشائره واريافه مدينة مدينة وقرية قرية وعشيرة عشيرة والاتصال بالموظفين الاداريين وجمع كل ما يمكن من المعلومات التي تتعلق بالمشروع ويجب ان تجري جميع التسهيلات اللازمة وتعطى المخصصات الكافية لاجراء هذه الاسفار بحيث يصبح الشخص الذي يتولى الامر رجلا اخصائيا فيه •

ودراسة مفصلة مثل هذه اقل ما تحتاج اليه من الوقت سنة كاملة والارجح سنتان يجب ان يقدم مدير التعليم الاجباري في آخرها تقريرا ضافيا عن المشروع وطرق تنفيذه مع اقتراحات مفصلة عن الخطة التي يجب ان تتبعها وزارة المعارف في توسيع وسائط التعليم وتطبيق القسم الاول من مشروع التعليم الاجباري خلال العشر سنوات التالية ويكون هذا التقرير معززا بالاحصاءآت والخرائط والتقديرات والخطط لاعداد المعلمين وغير ذلك •

وفي الامكان ان يستعين مدير التعليم الاجباري في وضع تقريره بالنظم والقوانين المتبعة في بعض البلاد الاجنبية للتعليم الاجباري وقد يصح ان يقضي بعض الاشهر في هذه البلاد للاطلاع على كيفية تطبيق التعليم الاجباري فيها •

وهكذا اذا ابتديء بفتح دائرة للتعليم الاجباري في وزارة المعارف في القريب العاجل لن تأتي سنة ١٩٣٩ او سنة ١٩٤٠ الا وتكون الخطط جاهزة بحيث يمكن اخذها بعين الاعتبار في وضع ميزانيات المعارف في السنوات التي تليها •

والخطوة الادارية الثانية في تطبيق التعليم الاجباري هي البدء حالا بتنفيذه في المدن الصغيرة او القرى المستعدة له او التي فيها من التشكيلات المدرسية ما يكفي لسد حاجتها • ان الطريقة العملية لتنفيذ التعليم الاجباري ليست الانتظار لثلاثين سنة ريثما يتوسع التعليم في البلاد بصورة كافية ثم اعلانه في جميع البلاد دفعة واحدة بل هي البدء بتطبيقه في المحلات

التي فيها من المدارس ما يكفي حاجتها ثم التوسع منها الى غيرها ثم غيرها بالتدريج ويعلن التعليم الاجباري في كل منها الى ان يأتي يوم تصبح جميع البلاد فيه خاضعة لقانون التعليم الاجباري المادة الثانية عشرة من قانون المعارف الحاضر تسمح لوزارة المعارف ان تعلن التعليم الاجباري في بعض الاقضية والالوية دون الاخرى وانما تحتاج المادة الى التطبيق ليس الا مع بعض التعديل كتحديد سن التعليم الاجباري وفرض الغرامات والعقوبات على المخالفين وما اشبه ذلك ٠

وها نحن اولاً نورد بعض الامثلة لكي نوضح كيف يمكن تنفيذ هذه الفكرة - اي البدء بالتنفيذ المحلي للتعليم الاجباري والتوسع بذلك بالتدريج الى ان يصبح في الامكان تعميمه لجميع البلاد ٠ ولنأخذ قرية الكميت في لواء العمارة مثلا فان فيها الآن مدرسة ابتدائية كاملة للبنين ومدرسة اولية للبنات وهاتان المدرستان تسدان حاجة قرية الكميت التعليمية ما دام عدد سكانها كما هو ٠ كما ان الرغبة متوفرة عند الاهالي لتعليم اولادهم ولذلك فان تطبيق التعليم الاجباري في الكميت لا يتطلب الا اكمال مدرسة البنات وهذا قابل التنفيذ خلال سنة او سنتين وعلى كل حال في الامكان تطبيق التعليم الاجباري على الصبيان حالا ٠

او خذ مدينة المسيب كمثل آخر فان فيها الآن مدرستين ابتدائيتين الاولى للبنين والثانية للبنات وهي لا تحتاج لتطبيق التعليم الاجباري فيها على البنين الا زيادة مدرستين اوليتين وهذا ممكن عمله خلال الثلاث او الاربع سنوات القادمة ٠

وما يقال عن الكميت والمسيب يمكن ان يقال عن زاخو وتلعفر وراوندوز وكويسنجق وكفري وحلبجه وتكريت وسامراء وشهربان وخانقين والنعمانية ومندلي وبدره والهندية والمحمودية وعانة وهيت والرمادي والفلوجة والسماوة وعلي الغربي وقلعة صالح وسوق الشيوخ والشطرة وقلعة سكر والقرنة وابي الخصيب وغيرها وكذلك يمكن ان يقال عن القرى التي هي اصغر منها والتي تكفيها مدرسة واحدة هي في كثير من الاحيان موجودة الآن ولكن دوام الطلاب فيها متضعضع ، فان طبق فيها مبدأ التعليم الاجباري اصبحت مكتظة بالطلاب ٠

وهذه النقطة الاخيرة مهمة جدا وفيها فائدة كبيرة وهي الاستفادة الكاملة مما عندنا من التسهيلات في المدارس • فكم من مدرسة في القرى الصغيرة على الاخص فيها صفوف كافية وفيها معلمون كافون ولكن طلاب صفوفها لا يزيدون على الستة او السبعة لكل صف ولو كان هنالك تعليم اجباري لامتلأت الصفوف وما حالتنا الحاضرة الا نوع من الاسراف في المال اذ لا يستفيد من المصاريف التي تدفع على المدارس الا عدد قليل من الطلاب •

ولنفكر في هذا الامر من ناحية اخرى وهي ترك الطلاب للمدارس في الصف الثاني والثالث او ما بعدهما بحيث لا يبقى في الصف الثاني من الذين كانوا في الصف الاول الا نحو الخمسين بالمئة ولا يبقى في الصف الثالث الى نحو ٣٨ بالمئة ولا يأتي الصف السادس الا ويبقى نحو ١٥ بالمئة فقط من الذين كانوا في الصف الاول • وفي هذا ما فيه من الاسراف فان عسرات الالوف من الطلاب اليوم يدخلون المدارس ولكنهم لا يلبثون فيها اكثر من سنه او سنتين فتكون استفادتهم من المدرسة ضئيلة وينسون ما تعلموه فتذهب المصاريف التي تصرف عليهم سدى •

ولا سبيل لملافاة هذا النقص والاسراف الهائلين الا بجعل التعليم اجباريا على الاقل في المدارس المستعدة له وهكذا يتضح للقاريء ان الطريقة العملية لتطبيق التعليم الاجباري هي اعلانه رسميا في المحلات التي تكون فيها تشكيلات المدارس كافية او يمكن اكمالها بمدة قصيرة ثم التوسع واعلانه في المحلات الكبرى فالكبرى من جهة والقرى الصغيرة من الجهة الاخرى الى ان تصبح البلاد باجمعها خاضعة له مع الزمن •

ولا نود ان يفهم القراء من كلامنا هذا اننا بقولنا بوجوب البدء باعلان التعليم الاجباري في المدن الصغيرة والقرى التي فيها مدارس كافية لسد حاجتها انما ندعو الى الاهتمام بالتعليم في القرى والمدن الصغيرة فقط والى اهماله في المدن الكبرى • فليس هذا ما نقصده • بل نحن نعتقد ان السعي لتحقيق التعليم الاجباري يجب ان يشمل المدن الكبرى والصغرى والقرى معا وان خطته يجب ان توضع للجميع على السواء • ويجب ان يسير توسع التعليم وافتتاح المدارس الابتدائية الجديدة في

المدن الكبرى جنبا الى جنب مع القرى والمدن الصغرى • هذا ما يقضي به المنطق وما تقضي به مصلحة البلاد •

غير ان كبر بعض المدن في العراق سيؤدي حتما الى تأجيل اعلان التعليم الاجباري فيها لان الاستعدادات لفتح المدارس الكافية لالوف الطلاب والطالبات فيها لا يمكن ان تكمل فورا في سنة واحدة ولابد ان تستغرق عدة سنوات مهما كانت عناية وزارة المعارف بها • على ان هذا لا يمنع فتح عدد من المدارس فيها في كل سنة الى ان يصبح ما فيها من المدارس كافيا لسد كل حاجتها التعليمية •

ولنأخذ مدينة بغداد مثلا ولنسأل متى يمكن اعلان التعليم الاجباري فيها ؟ واليك الجواب بصورة تقديرية :

لو فرضنا ان سكان بغداد يبلغ عددهم ٣٥٠٫٠٠٠ نسمة لكان عدد الطلاب والطالبات الذين هم من عمر الدراسة الابتدائية يتراوح بين ٣٥٫٠٠٠ وبين ٤٢٫٠٠٠ طالب وطالبة . ولكان العدد الضروري من المدارس لتعليم هؤلاء الاطفال يتراوح بين ١٤٠ و١٧٠ مدرسة على انه ليس في بغداد الآن اكثر من ستين مدرسة اولية وابتدائية واذاً فمن الواجب فتح ٨٠ مدرسة الى ١١٠ مدارس جديدة قبل امكان اعلان التعليم الابتدائي الاجباري • ومهما ارادت وزارة المعارف ان تسرع في فتح المدارس في بغداد لاجل ان تعلن التعليم الاجباري فيها فلن تتمكن من فتح هذا العدد الكبير من المدارس باقل من ١٢ او ١٥ سنة بينما يمكن اعلان التعليم الاجباري خلال سنة واحدة في قرية كالكميت فيها الآن مدرسة واحدة للبنين واخرى للبنات تسدان حاجتها •

فيتضح من ذلك ان الحاجة الى فتح المدارس في المدن الكبرى لا تقل عن الحاجة اليها في المدن الصغرى والقرى وان الفتح في تلك يجب ان يتمشى مع هذه وذلك استعدادا لاعلان التعليم الاجباري فيها باقرب وقت ممكن •

وللبدء بتنفيذ مشروع التعليم الاجباري ناحية مالية ايضا نود ان نعالجها باختصار •

لقد سبق ان بينا ان للمعارف اربعة مصادر مهمة للواردات وهي الميزانية العامة وواردات النفط والضرائب الخاصة والضرائب المحلية فاذا اردنا ان نضع خطة تتضمن القسم الاول من مشروع التعليم الاجباري للعشر سنوات القادمة وجب ان نبين من اين تتمكن المعارف ان تجد الاموال الكافية لذلك خلال هذه المدة ٠

لابد من القول قبل كل شي انه من الصعب البدء بفرض الضرائب المحلية من الآن بكميات كبيرة ولابد لذلك من ان تتقدم البلاد اقتصاديا ويزيد انتاجها وتنمو ثروتها كما انه لابد من تقوية المجالس المحلية والبلديات ٠ على اننا في بحثنا هذا نفترض ان هذا الامر سائر سيره الاعتيادي وان الحكومة والشعب سيتنبهان اليه ويعملان من اجله بحيث يمكن ان ننتظر نتائج محسوسة في هذا الباب في السنوات العشر القادمة ٠ وهكذا اننا نفترض انه اذا لم يمكن البدء الآن بفرض الضرائب المحلية فسيمكن ذلك بعد خمس او ست سنوات بصورة خفيفة وبعد عشر سنوات بصورة جدية ٠

واذا فمن الواجب ان تستقي المعارف وارداتها في العشر سنوات القادمة من المصادر الثلاثة الاخرى التي ذكرناها ومع انه من الصعب التكهن في الامور المالية الا انه لابد من القول ان المعارف ستحتاج سنة ١٩٥٠ الى ميزانية سنوية لا تقل عن المليون ونصف مليون دينار او بزيادة نحو خمسة وسبعين الف دينار على الميزانية الحاضرة في كل سنة ويجب ان تتحمل الميزانية العامة مليون دينار او يزيد من ذلك في السنة ويقسم الباقي بين الضرائب الخاصة على الكماليات وبين واردات النفط ٠ اما بعد سنة ١٩٥٠ فلابد ان يكون جل الاعتماد على الضرائب المحلية لزيادة مخصصات المعارف ٠

***

هذا مجمل ما اردنا بيانه في موضوع التعليم الاجباري وامكان تطبيقه في العراق عسى ان يكون فيه لبلادنا المحبوبة بعض الفائدة وكل ما يتمناه هذا الكاتب هو ان يرى فكرة التعليم الاجباري تتغلغل في افكار الجمهور وفي افكار زعماء هذه البلاد وقادتها حتى اذا ما اختمرت اثمرت ثمرتها واتت بالخير العميم لابناء هذه البلاد وضمنت للعراق مستقبله وحياته ٠

ولابد لهذا الكاتب ان يقر ان ما سطره في هذه الرسالة لم يكن الا سوانح اولية اتت بنتيجة الدراسة والاختبار المبدئيين وانها بالطبع قابلة للجدل والمناقشة وعرضة للخطأ كما انها تحتاج الى زيادة في التحقيق والتفصيل وله ملء الامل انه اذا قامت وزارة المعارف بتأسيس شعبة للتعليم الاجباري سوف تتمكن بفضل الوسائل التي لديها من نشر دراسة اعمق واكثر تفصيلا من هذه الرسالة الاولى ٠

ان العراق النزوع الى العلى والمجد والرقي والشعب العراقي النابه الذي شهد له حتى الاجانب بنباهته وشهد له التاريخ بالاعمال المجيدة وبالحضارة العظيمة لن يرضى الا ان يكون ، بلدا وشعبا ، ناهضا مثقفا له منزلته السامية بين الامم المتمدنة ٠ وما نهضة العراق الا مبدأ نهضة الامة العربية ومبدأ لارجاع مجد العرب الغابر وتأسيس حضارة عربية عصرية ٠

